ضابط حروف المعاني

إعداد/ سعد علي أحمد مصطفى

أُفْرِدَتْ حروفُ المعاني بمؤلفات مستقلّة كثيرة: كـ(الْأُزْهِيَةِ في علم الحروف) علي بن محمد النحوي الهرويّ [ت: ٤١٥هـ]، و(رصف المباني في شرح حروف المعاني) أحمد بن عبد النور المالقيّ [ت ٧٠٢هـ]، و(الجنى الداني في حروف المعاني) الحسن بن قاسم المراديّ [ت: ٧٤٩هـ]، وغيرهم، وأوردها ابن هشام النصاريّ [ت: ٧٦١هـ] ضمن أبواب (مغني اللبيب)، وما ذلك إلا لخطرها وعظيم أثرها في فهم المعنى، كما أفردها الإمام السيوطيّ [ت: ٩١١هـ] بنوع مستقلّ في كتابه (الإتقان في علوم القرآن)، وهو النَّوْعُ الْأَرْبَعُونَ، والذي عنونه بعنوان: (فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْأَدَوَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُفَسِّرُ)، ثمّ فسّر المقصود بهذا العنوان بقوله: "وَأَعْنِي بِالْأَدَوَاتِ الْحُرُوفَ وَمَا شَاكَلَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالظُّرُوفِ"(١)، وقد أورد ذلك بإيجاز(٢).

وجعل –رحمه الله– معرفة ذلك من المهمّات، فقال: "اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ الْمَطْلُوبَةِ لِاخْتِلَافِ مَوَاقِعِهَا، وَلِهَذَا يَخْتَلِفُ الْكَلَامُ وَالِاسْتِنْبَاطُ بِحَسَبِهَا"(٣) ، وروى عن ابن عبّاس –رضي الله عنهما– قوله: " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَالَ: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [سورة الماعون: ٥] وَلَمْ يَقُلْ: (فِي صَلَاتِهِمْ)" (٤)، ثم بدأ في عرض هذه الأدوات مرتّبة على حروف المعجم، مشيرًا إلى كثرة من أفرد حروف المعاني بالتصنيف، بقوله: "وَقَدْ أَفْرَدَ هَذَا النَّوْعَ بِالتَّصْنِيفِ خَلَائِقُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ كَالْهَرَوِيِّ فِي الْأُزْهِيَةِ، وَالْمُتَأَخِّرِينَ كَابْنِ أُمِّ قَاسِمٍ فِي الْجَنَى الدَّانِي"(٥).

وقال ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) في "الصاحبي": رأيتُ أصحابنا الفقهاء يضمّنون كتبهم فِي أصول الفقه حروفًا من حروف المعاني، وَمَا أدري مَا الوجه فِي اختصاصهم إيّاها دون غيرها. فذكرت عامّة حروف المعاني رسمًا واختصارًا"(٦).

*** *** ***

أمثلة تطبيقيّة على ضابط (حروف المعاني) في تفسير المعنى وتفسير الإعراب:

سبق أنْ ذكرتُ أنّ الضّابط الأعمّ لتفسير المعنى: أنّه يجافي الصناعة النحويّة، والمعنى لا يستقيم إلاّ عليْه، ويعوّل عليه في حصول الفائدة.

وأنّ الضّابط الأعمّ لتفسير الإعراب المخالف للمعنى: أنّه يجافي المعنى، وهو والمعنى يتجاذبان.

أمّا ما يتعلّق بضابط (حروف المعاني) في تفسير المعنى وتفسير الإعراب، فأمثلته على النحو الآتي:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾ [سورة القيامة: ٢٢: ٢٣]

اختلفوا في إعراب حرف الجرّ (إلى)، كلٌّ حسبَ اعتقاده وتوجّهه. وقد ذكر المعربون –حاشا المعتزلة– وجوهًا خمسة، رجّح السمين أوَّلَها، وهو: أَنْ يكون "وجوهٌ" مبتدأً، و"ناضِرةٌ" نعتٌ له، و "يومَئذٍ" منصوبٌ بـ "ناضِرة"، و "ناظرةٌ" خبرُه، و "إلى ربِّها" متعلِّقٌ بالخبرِ، والمعنى: أنَّ الوجوهَ الحسنة يومَ القيامة ناظرةٌ إلى اللَّهِ تعالى، وهذا معنىً صحيحٌ وتخريجٌ سَهْلٌ(٧).

ثمّ نعى عليهم بعض الوجوه بقوله: "ولا أدري ما الذي حَمَلهم على هذا مع ظهورِ الوجهِ الأولِ وخُلُوصِه من هذه التعسُّفاتِ؟ "(٨).

وقد حاول المعتزلة الفرار من إجازة الرؤية البصريّة لله تعالى بأكثر من مفرّ، فقالوا: بأنّ (إلى) هي مفرد (آلاء)؛ فهي –عندهم– بمعنى (نعمة)، وليست حرف جرّ، والثاني: أنّ (النظر) بمعنى (الانتظار).

وقد ردّ "مكيّ بن أبي طالب" و"ابن فضّال القيروانيّ" وغيرهما على القول بأنّ (النظر) بمعنى (الانتظار): بأنّ دخول "إلى" مع النظر يَدُلُّ على أنه نَظَرُ العَيْنِ، وليس من الانتظار، ولو كان من الانتظارِ لم تَدْخُلْ معه "إلى"؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: انتظرتُ إلى زيدٍ، وتقول: نظرْتُ إلى زيد، فـ"إلى" تَصْحَبُ نظرَ العينِ لا تصحَبُ نَظَرَ الانتظار، فَمَنْ قال: إن "ناظرة" بمعنى "مُنتظرة" فقد أخطأ في المعنى وفي الإعراب، ووَضَعَ الكلامَ في غيرِ موضعِه"(٩).

وقد ردّ ابن فضّال على القول بأنّ (إلى) مفرد (آلاء) بقولة: "وقد حمل قومًا تعصّبهم أنْ زعموا أنّ ﴿إِلَى﴾ واحد (الآلاء)، وليست بحرف، وكأنّ التقدير: (نعمةَ ربِّها ناظرةٌ)؛ لأنّ الآلاء: النعم، وهذا لا يجوز لما قدّمنا ذكره من أنّه من كان في النعيم فلا يقال: هو منتظر النِّعم.

وقد تناصرت الأخبار بأنّ المؤمنين يروْنَ ربَّهم يوم القيامة، وهي مشهورة في أيدي الناس، مع دلالة قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]؛ لأنّه لو كان غيرُهم محجوبًا لما كان في ذلك طردًا لهم ولا تعنيفًا؛ لأنّ المساواة قد وقعت فإذا كان أعداء الله محجوبين عنه، فأولياؤه غير محجوبين"(١٠).

***   ***   ***

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٣]

اختلف أهل السنّة مع غيرهم من الفرق الإسلاميّة في إفادة حرف النفي (لن) لتأبيد النفي أو تأكيده؛ فالمعتزلة يرونه للتأبيد؛ نصرة لرأيهم باستحالة رؤية الله –عزّ وجلّ– في الجنّة، متأوّلين قوله تعالى لنبيّه وكليمه "موسى" (ﷺ): ﴿لَنْ تراني﴾ بتاويلات بعيدة لا دليل عليها، يقول ابن هشام: "ولا تفيد (لَنْ) توكيد النفي خلافًا للزمخشري في "كشّافه" ولا تأبيده خلافًا له في "أنموذجه"، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيّد مَنْفِيُّها باليوم في ﴿فلنْ أكلّم اليومَ إنسيًّا﴾ [سورة مريم: ٢٦]، ولكان ذكر الأبد في ﴿ولن يتمنوه أبدًا﴾ [سورة البقرة: ٩٥] تكرارًا والأصل عدمه"(١١). وذكر المراديّ نحو ذلك، قال: "(لن) حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلّصه للاستقبال. ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبّدًا، خلافًا للزمخشريّ. ذكر ذلك في "أنموذجه". قال في غيره: (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل. قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ(لا) آكد من النفي بـ(لن)، لأنّ المنفيَّ بـ(لا) قد يكون جوابًا للقسم، والمنفيّ بـ(لن) لا يكون جوابًا له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد. قلت– والكلام مازال للمراديّ–: وقد وقعت (لن) جواب القسم، في قول أبي طالب:

واللهِ لن يصلوا إليكَ بجمعهم … حتى أوسَّدَ في التراب دفينا"(١٢)

وقد ردّ الإمام السمرقنديّ (ت: ٣٧٥هـ) في تفسيره على دعوى المعتزلة هذه حين تعرَّضَ لتفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا

الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٩٤) وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (٩٥)﴾ [سورة البقرة: ٩٤: ٩٥]، قال: " قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ أي الجنةّ. وذلك أنَّ اليهود كانوا يقولون: إن الجنّة لنا خاصّة من دون سائر النّاس. قال الله تعالى لمحمد (صلى الله عليه وسلم): قل لهم: إن كان الأمر كما يقولون إنّ الجنّةَ لكم خالصةً خاصّةً. فتمنوا الموت، أي سلوا الله الموت إن كنتم صادقين أنّ الجنة لكم. فقال لهم النبي (صلى الله عليه وسلم): قولوا إنْ كنتم صادقين: اللهم أمتنا، فو الذي نفسي بيده لا يقولها رجل منكم إلا غصّ بريقه، يعني يموت مكانه. فأبوا أنْ يقولوا ذلك، فنزلَ قولُه تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ﴾ يعني بما عملوا من المعاصي... وفي هذه الآية دليلُ أنّ (لَنْ) لا تدلّ على التأبيد، لأنّهم يتمنون الموت في الآخرة خلافًا لقول المعتزلة في قولهم: ﴿لن تراني﴾، ويقال: إنّ قوله (لَنْ) إنّما يقع على الحياة الدُّنيا خاصّة، ولم يقع على الآخرة؛ لأنّهم يتمنون الموت في النار إذا كانوا في جهنم"[١٣]؛ وذلك حين ينادون على "مالك" خازن النّار(صلى الله عليه وسلم) ﴿يا مالكُ ليقضِ علينا ربّك﴾ [سورة الزخرف: ٧٧] وهذا –لا شكّ– تمنٍّ للموت.

وأما دعواهم تأبيد النفي بـ(لنْ) وأنّ ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة، ففاسد، فإنّها لو قيّدت بالتأبيد لا يدلّ على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟ قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، مع قوله: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [الزخرف: ٧٧]. ولأنّها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [يوسف: ٨٠]. فثبت أنّ (لنْ) لا تقتضي النفي المؤبد[١٤].

فالرؤية لله – جلّ وعلا– في الجنّة ممكنة عقلاً ونقلاً، ورؤيته سبحانه في الدنيا مستحيلة –عقلاً ونقلاً؛ "وإنّما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حدق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئيّ، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قوى الآدميّين حتى أطاقوا رؤيته"[١٥]. وفي صحيح مسلم: عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: (سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ (صلى الله عليه وسلم)، هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: "نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ)[١٦].

والزمخشريّ يؤيِّدُ رأيه بأنَّ بني إسرائيل عندما طلبوا من نبيِّهم موسى (صلى الله عليه وسلم)أنْ يُريهمُ الله جهرة، فلو كان طلبهم لأمرٍ جائزٍ لما سموا ظالمين ولما أخذتهم الصاعقة: يقولُ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ﴾ [سورة النساء: ١٥٣]: "بِظُلْمِهِمْ بسبب سؤالهم الرؤية. ولو

طلبوا أمرًا جائزًا لما سُمُّوا ظالمين ولما أخذتهم الصاعقة، كما سأل إبراهيم (ﷺ) أن يريه إحياء الموتى فلم يسمّه ظالمًا ولا رماه بالصاعقة، فتبًّا للمشتبهة ورميًا بالصواعق"(١٧).

وقد ردّ ابن عطيّة (ت: ٥٤٢هـ) على رأي الزمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، ومن دار في فلكه من المعتزلة وغيرهم، بقوله: "ورؤية الله عزّ وجلّ عند الأشعريّة وأهل السُّنّة جائزة عقلاً؛ لأنّه من حيث هو موجود تصحّ رؤيته، قالوا: لأنّ الرؤية للشيء لا تتعلّق بصفة من صفاته أكثر من الوجود، إلا أنّ الشريعة قرَّرت رؤية الله تعالى في الآخرة نصًّا، ومنعت من ذلك في الدنيا بظواهر من الشرع، فموسى (ﷺ) لم يسأل ربَّه مُحالاً وإنّما سألَ جائزًا. وقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ.. الآية﴾ ليس بجواب من سأل محالاً، وقد قال تعالى لنوحٍ: ﴿فَلا تَسْئَلْنِ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] فلو سأل موسى محالاً لكان في الكلام زجرٌ ما وتبيين، وقوله عزّ وجلّ: ﴿لَنْ تَرانِي﴾ نصٌّ من الله تعالى على منعه الرؤية في الدنيا"(١٨).

وقال السهيلي (ت: ٥٨١هـ): "فلو كان النفي بـ " لا " لكانَ لهم -أي المعتزلة- بعضُ التعلُّق" ثمّ نفى هذا التعلّق بورود نصوص من الكتاب والسُّنّة تؤكّد حدوث الرؤية في الآخرة، قال: "ولم يكن حجّة بجواز تخصيص العموم بنصّ آخر من الكتاب والسنة"(١٩).

***　***　***

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ (٩٥) وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ (٩٦)﴾ [سورة الصافّات: ٩٥: ٩٦]

(ما) إذا كانت موصولة بالفعل الذي لفظه (عَمِلَ) أوْ (صَنَعَ) أوْ (فَعَلَ) وذلك الفعل مضاف إلى فاعل غير الباري -سبحانه وتعالى- فلا يصحّ وقوعها إلا على مصدر، لإجماع العقلاء من الأنام، في الجاهلية والإسلام، على أنّ أفعال الآدميّين لا تتعلَّق بالجواهر والأجسام، لا تقول: عَمِلْتُ جبلاً، ولا: صَنَعْتُ جملاً، ولا حديدًا، ولا حجرًا، ولا ترابًا، ولا شجرًا.

فإذا ثبت ذلك وقلت: أعجبني ما عملتَ وما فعلتَ زيدُ، فإنّما تعني الحدث. فعلى هذا لا يصحّ في تأويل قوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ إلا قولُ أهل السُّنّة: إنّ المعنى: (والله خلقكم وأعمالكم).

ولا يصحُّ قول المعتزلة من جهة المنقول ولا من جهة المعقول، لأنّهم زعموا أنّ (ما) واقعة على الأصنام والحجارة التي كانوا ينحتونها، وقالوا: تقدير الكلام: (خلقكم والأصنام التي تعملون)، إنكارًا منهم بأنْ تكون أعمالنا مخلوقة لله سبحانه..[٢٠]

ويرى كثير من أهل السُّنّة أنّ (ما) في قوله تعالى:﴿وما تعملون﴾، مصدريّة، والمعتزلة يرونها موصولة، ويتعجّب الزمخشريّ من التفريق بين (ما) في قوله تعالى: ﴿ما تنحتون﴾، وقوله تعالى:﴿وما تعملون﴾، يقول: "قوله: ﴿ما تَعْمَلُونَ﴾ ترجمة عن قوله ﴿ما تَنْحِتُونَ﴾ و(ما) في ﴿ما تَنْحِتُونَ﴾ موصولة لا مقال فيها، فلا يَعْدِلُ بها عن أختها إلا متعسِّف متعصِّب لمذهبه، من غير نظر في علم البيان، ولا تبصُّر لنظم القرآن. فإنْ قلت: اجعلها موصولة حتى لا يلزمَني ما ألزمتَ، وأُريدَ: (وما تعملونه من أعمالكم). قلت: بل الإلزامان في عنقك لا يفكُّهما إلا الإذعان للحقِّ، وذلك أنّك وإنْ جعلتها موصولة، فإنّك في إرادتك بها (العمل) غير محتجٍّ على المشركين، كحالك وقد جعلتها مصدريّة، وأيضًا فإنّك قاطعٌ بذلك الصلةَ بين ﴿ما تعملون﴾ و﴿ما تنحتون﴾، حيث تخالف بين المراديْنِ بهما، فتريد بـ﴿ما تنحتون﴾: الأعيان التي هي الأصنام، وبـ﴿ما تعملون﴾: المعاني التي هي الأعمال، وفي ذلك فكُّ النظم وتبتيره، كما إذا جعلتها مصدرية"[٢١].

وقد رجّح أبو حيّان (ت: ٧٤٥هـ) كونها موصولة، وجعل كونَها مَصْدَرِيَّةً وَاسْتِفْهَامِيَّةً وَنَعْتًا [يعني نكرة موصوفة]، أَقْوَالاً مُتَعَلِّقَةً خَارِجَةً عَنْ طَرِيقِ الْبَلَاغَةِ[٢٢].

وقد أوجب الطيبيّ (ت: ٧٤٣ هـ) في حاشيته على الكشاف، كونها مصدريّة، مستشهدًا بإجماع القراءات متواترها وشاذّها على إضافة (شرّ) إلى (ما) في قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] "وقد فارق عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة، وقرأ (مِنْ شَرٍّ مَا خَلَقَ) بالتنوين؛ ليثبت أنّ مع الله خالقينَ يخلقون الشرَّ، والصحيح أنّ الله تعالى خلق الشرّ وأمرنا أنْ نتعوّذَ منه، فإذا خلق الشرّ وهو خالق الخير [بلا اختلاف]، دلّ ذلك على أنّه تعالى خلق أعمال العباد كلَّها من خيرٍ وشرٍّ، فيجب أنْ تكون (ما) مصدريّة، والمعنى: أنّه تعالى عمّ جميع الأشياء بأنّها مخلوقة له، أي: (الله خلقكم وعملكم)" [٢٣].

وعدّدَ النحاس (ت: ٣٣٨هـ) في "معانيه" الأوجه الممكنة في (ما) دون أنْ يرجّح وجهًا: "قال أبو عبيد أي: وما تعملون منه الأصنام وتنحتونه عليه، وهو الخشب والحجارة وغيرهما، قال

قتادة: وما تعملون بأيديكم ويجوز أن يكون (ما) نفيًا أيْ (وما تعملونه)، ولكنّ الله خالقُه، ويجوز أنْ يكون بمعنى المصدر، أيْ: (وعملَكم) ويجوز أن يكون استفهاما فيه معنى التوبيخ"[٢٤].

والعكبريّ (ت: ٤٢٨هـ) في "تبيانه" قال بمصدريّتها، ثمّ سردَ الأوجه التي يراها غيره، قال: "هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ. وَقِيلَ: بِمَعْنَى الَّذِي، وَقِيلَ: نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ. وَقِيلَ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ عَلَى التَّحْقِيرِ لِعَمَلِهِمْ"[٢٥].

وفي رأيي أنّه يجوز أنْ تكون (ما) في قوله تعالى : ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ (٩٥) وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ (٩٦)﴾ مصدريّة أو موصولة على حدٍّ سواء، ولا يتعارض التقديران مع مذهب أهل السُّنَّة؛ فالاختلاف اختلاف تنوُّع لا اختلاف تضادّ، فعلى المصدريّة يكون المعنى: (والله خلقكم وخلق أعمالَكم)، وعلى الموصولة يكون المعنى: (والله خلقكم وخلق ما تنحتونه)، وكلاهما جائز عقلاً ونقلاً.

***   ***   ***

المثال الرّابع: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ۚ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [سورة الكهف: ٥٠]

اختلف المعربون والمفسِّرون في توجيه حرف الاستثاء (إلاّ) وهل الاستثناء هنا متّصل أم منقطع؟ وهل إبليس من الملائكة أم من الجنّ؟

يقول أبو جعفر النحّاس: "في هذا قولان:

- أحدهما أنّه نسب إلى الجنّ؛ لأنّه عَمِلَ عملهم. - والقول الآخر أنّه منهم"[٢٦].

والقول الأوّل لا يجوز عقلاً ولا نقلاً، فلا يمكن أنْ يُنسب إبليس إلى الجنّ، بسبب عمله عملهم، وهو من الملائكة؛ فالملائكة -رضوان الله عليهم أجمعين- ﴿لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [سورة التحريم: ٦]، فلو كان "إبليس" من الملائكة ما جاز له أن يعمل عمل الجنّ.

كما أنّ "إبليس" قال عن نفسه عندما قال له ربُّه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ﴾ [سورة الأعراف: ١٢] ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [سورة الأعراف: ١٢]، وقال

تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [سورة الرحمن: ١٥]، وفي صحيح مسلم، وصحيح ابن حبّان[٢٧]: (عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): (خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ) فعُلِمَ أنّ مَنْ خُلِقَ من نارٍ هُمُ الجنُّ لا غير، فلا يجوز أن يكون الاستثناء في الآية متّصلاً وأن يكون "إبليس" من الملائكة وعصى ربّه.

وإذا جاز إطلاق لفظ الجنّ على الملائكة لأنّهم مستترون، فإطلاقه على "إبليس" غير جائز، لما أوردته آنفًا من صحيح النقل، كتابًا وسُنّة، فهذا الرأي الذي يجيز إطلاق لفظ الجنّ على الملائكة إنْ كان جائزًا لغة وتفسيرًا، فلا ينجرّ ذلك على "إبليس" فـ"إبليس" من الجنّ حقيقةً، خِلْقَةً وخُلُقًا.

قال مكيّ: "قَوْله ﴿إِلَّا إِبْلِيس﴾ اسْتِثْنَاء لَيْسَ من الأول، عِنْد من جعل إِبْلِيس لَيْسَ من الْمَلَائِكَة، بقوله: ﴿كَانَ من الْجِنّ﴾، وَقيل: هُوَ اسْتِثْنَاء من الأول، بقوله: ﴿وَإِذ قُلْنَا للْمَلَائكَة اسجدوا لأدم فسجدوا إِلَّا إِبْلِيس﴾؛ فَلَو كَانَ من غير الْمَلَائِكَة لم يكن مَأْمُورًا، لِأَن الْأَمر بِالسُّجُود إِنَّمَا وَقع للْمَلَائكَة خَاصَّة، وَقد يَقع على الْمَلَائِكَة اسْم الْجِنّ لاستتارهم عَن أعين بني آدم وَقد قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [سورة الصافّات: ١٥٨]، فالْجِنَّةُ الْمَلَائِكَة"[٢٨][٢٩].

والتوجيه الثاني الذي ذكره "مكيّ" هنا مخالف لصريح قوله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [سورة التحريم: ٦]، ودخول "إبليس" في الأمر بالسجود، إنّما جاء لمكانته العالية بين الملائكة؛ إذ كان في بعض الروايات طاووسهم، على الرُّغم من أنّه ليس منهم، كما أنّ النبيّ محمّد (ﷺ) أرسل للعالمين وهو من الإنس.

أمّا القول بأنّ "إبليس" لم يكن من بين المأمورين بالسجود لآدم (ﷺ)، فكيف يعاقبه الله على أمر لم يرتكبْه؟ فأقول: إنّ الله تعالى قد يُوَجّه التكليف للمذكّر ويدخل فيه ضمنًا المؤنّث، وقد يُفْرِد الإنس بتكليف وهو يعني الإنس والجانّ؛ فالرسول (ﷺ)قد أرسل للثقليْنِ، وعليه فقد وجّه الله –تعالى– الأمر للملائكة وهو يريد –سبحانه– إبليس مع الملائكة، فقد كان معهم وبينهم ويعامل معاملتهم، بل كان في بعض الروايات –كما مرّ– طاووسهم، كما أنّ الله –عز وجلّ– العدْلَ يستحيل عليه الظلم، فهو القائل: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [سورة فصّلت: ٤٦]، والله أعلى وأعلم.

(١) السيوطي: الإتقان: ٢/ ١٦٦.

(٢) السيوطي: الإتقان: ٢/ ١٦٦: ٣٠٨.

(٣) السيوطي: الإتقان: ٢/ ١٦٦.

(٤) السيوطي: الإتقان: ٢/ ١٦٧.

(٥) السيوطي: الإتقان: ٢/ ١٦٧.

(٦) أحمد بن فارس بن زكريا- أبو الحسين: الصاحبيّ، تحقيق: السيّد أحمد صقر، طبعة: عيسى البابي الحلبي- بدون تاريخ أو رقم طبعة: ١٦٦، وقد أَخَذَتْ حروف المعاني -على اختصارها الذي أشار إليه- الصفحات من: ١٦٦: ٢٨٨، ابتدأها بـ(أمّ) واختتمها بـ (يا) التي للتلذُّذ.

(٧) السمين الحلبيّ: الدرّ المصون: ١٠ /٥٧٧.

(٨) السمين الحلبيّ: الدرّ المصون: ١٠ /٥٧٧.

(٩) السمين الحلبيّ: الدرّ المصون: ١٠ /٥٧٧، و ابن فضّال القيروانيّ: النكت: ٥٢٨.

(١٠) ابن فضّال القيروانيّ: النكت: ٥٢٨.

(١١) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- تحقيق: د. صلاح عبد العزيز علي السيد- دار السلام – – ط٣- ٢٠١٤: ١/٣٨٢.

(١٢) الحسن ابق قاسم المراديّ: الجنى الداني في حروف المعاني- تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل- دار الكتب العلمية- بيروت لبنان-ط١- ١٩٩٢م: ٢٧٠. البيت جاء في مغنى اللبيب، السابق: ٣٨٣/١.

(١٣) أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقنديّ: تفسير السمرقنديّ "بحر العلوم"- تحقيق: الشيخ: علي محمد عوض، وصاحبيْه- دار الكتب العلميّة – بيروت- لبنان- ط١- ١٩٩٣: ١/١٣٨: ١٣٩.

(١٤) صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمّد بن أبي العزّ الحنفيّ: شرح العقيدة الطحاوية- تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد الله بن المحسن التركي- مؤسسة الرسالة – بيروت- لبنان- ط١٠، ١٩٩٧م: ١/ ٢١٤، وانظر: البحر المحيط لأبي حيّان: ٤/ ١٢١، ٥/ ١٦٢، وتفسير اللباب لابن عادل: ١٩/ ٥٦٣، والنكت لابن فضّال القيرواني: ٥٢٨، ونتائج الفكر للسهيليّ: ١٠٠: ١٠٢.

(١٥) شرح العقيدة الطحاوية- مرجع سابق: ١/ ٢٢٠.

(١٦) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ﷺ)- تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء التراث العربي – بيروت- لبنان: بَابٌ فِي قَوْلِهِ (ﷺ): «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»، وَفِي قَوْلِهِ: «رَأَيْتُ نُورًا»: ١/ ١٦١.

(١٧) الزمخشريّ: الكشّاف: ١/ ٥٨٥.

(١٨) ابن عطيّة: المحرّر الوجيز: ٢/ ٤٥٠.

(١٩) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي: نتائج الفكر في النَّحو : دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- ط١: ١٩٩٢م: ١٠٠: ١٠٢.

(٢٠) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي: نتائج الفكر في النَّحو : دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- ط١: ١٩٩٢م: ١٤٧: ١٥٠.

(٢١) الزمخشريّ: الكشاف: ٤/ ٥٢، وانظر: الزركشيّ: البرهان: ١/ ٣٤٨: ٣٤٩، والإيضاح للفارسي: ٣١: ٣٢، والضمير [هم] زيادة منه، وبدائع الفوائد لابن القيِّم: ١/ ٢٥٨: ٢٧٠..

(٢٢) أبو حيّان: البحر المحيط: ٩/ ١١٢.

(٢٣) شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبيّ: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشّاف)- مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج- القسم الدراسي: د. جميل بني عطا- المشرف العام: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء- نشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم- ط١: ٢٠١٣م: ١٣/ ١٧١.

(٢٤) النحّاس: معاني القرآن: ٦/ ٤٥.

(٢٥) العكبريّ: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٩١..

(٢٦) النحّاس: معاني القرآن: ٤/ ٢٥٣.

(٢٧) مسلم بن الحجاج: المسند الصحيح: حديث رقم: (٢٩٩٦)، ومحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ): صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان- تحقيق: شعيب الأرنؤوط- مؤسسة الرسالة – بيروت- لبنان- ط٢: ١٩٩٣م: حديث رقم: ٦١٥٥.

(٢٨) عن مشكل الإمام مكي: ١/ ٤١٣.

(٢٩) وإطلاق لفظ "الجنّ" على الملائكة لاستتارهم قال به كثير من المفسرين، يقول أبو حيّان "﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ﴾: أَيِ الْمَلَائِكَةُ، ﴿إِنَّهُمْ﴾: أَيِ الْكَفَرَةُ الْمُدَّعِينَ نِسْبَةً بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، ﴿مُحْضَرُونَ﴾ النَّارَ، يُعَذَّبُونَ بِمَا يَقُولُونَ". انظر على سبيل المثال: البحر المحيط: ٩/ ١٢٨، وانظر: تفسير الطبري- تحقيق: شاكر: ١١/ ٩، ٢١/ ١٢٠: ١٢١، وتفسير القرطبيّ- تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش: ١٥/ ١٣٤: ١٣٥.